الاتحاد العربي للمدارس الخاصة
Arab Private Schools Federation

استشراف دور التعليم في تعزيز الأمن الاجتماعيّ في ظل المتغيرات العالميّة

سلسلة قيادةٌ رياديّةٌ : نحو صناعة تعليمٍ عربيٍّ مُستدامٍ

(20 - 4)

360 KNO SMART SCHOOLING
ADVANCE THROUGH TECHNOLOGY
unicef
UNESCO
United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
GenEx
Generational Education Exchange
تمكين TAMKEEN
UNIVERSITY OF VICTORIA LONDON - UK
AMIEF

د. خميس بن عبيد العجمي
رئيس الاتحاد العربي للمدارس الخاصة
رئيس مجلس أمناء مدارس كينو الخاصة بسلطنة عمان

تلعب المؤسّسات التّعليميّة دوراً أساسيّاً في بناء الأمن المجتمعيّ، من خلال تطوير القدرات والقيم لدى الأفراد وتوجيههم نحو السّلوكيّات الإيجابيّة، فالأمن الاجتماعيّ مَعنيّ بمستوى توافق الفرد مع معايير وقيم المجتمع الّذي ينتمي إليه، ويرتبط هذا التّوافق ارتباطاً وثيقاً بالمؤسّسات التّعليميّة وبرامجها؛ إذ تُعدّ البيئة التّعليميّة بيئة ملائمة وحاضنة لنشاط تنمية قيم الأمن الاجتماعيّ، فيتمّ تدريب الطّلبة وتأهليهم لاتّخاذ قرارات صحيحة وسلوكيّات إيجابيّة، واحترام القيم الأخلاقيّة والمجتمعيّة والقانونيّة ممّا يسهم في بناء مجتمع آمن ومستقرّ.

وما التّراكم المعرفيّ لتاريخ المجتمعات الإنسانيّة إلاّ دلالة على أنّ تحقيق الأمن للجماعات والأفراد كان غاية منذ فترات تاريخيّة طويلة وما زال بعيد المنال، وقد أصبح الآن ذا أهميّة قصوى لما نعيشه في هذا الزّمن الّذي تدهورت فيه مقوّمات الأمن الوطنيّة والقوميّة، فقد تكالبت عوامل الفوضى والشّغب في أغلب البلدان كما تكالبت الأكلة إلى قصعتها، وتحوّلت الاختلافات الّتي تطوّرت في بلدان كثيرة إلى نزاعات حادّة وحروب، فأصبح نشر مبادئ الأمن الاجتماعيّ وأسسه، ومساهمة المؤسّسات التّعليميّة في ترسيخه لدى الأفراد والجماعات ضرورة ملحّة.

ومن هنا تظهر نظرة مفادها أنّ الأمن الاجتماعيّ يقاس بمستوى توفّر حقوق المواطنة الكاملة والمتساوية لأفراد المجتمع على اختلاف ثقافاتهم، واختلاف انتمائهم مهما كان نوعه، ضمن مجتمع مستقرّ خالٍ من النّزاعات والاضطرابات أو الحروب الدّاخليّة والخارجيّة، ويقاس بمستوى الحريّة المتاحة لهم في التّعبير عن آرائهم في قضايا المجتمع كافّة، سواء أكانت اجتماعيّة أم اقتصاديّة أم سياسيّة أم أمنيّة، دون خوف المشاركة في اتّخاذ القرارات المصيريّة، ويقاس أخيراً بوجود فرص متكافئة للأفراد كافّة على حدّ سواء في الجانب التّعليميّ والصّحيّ والخدماتيّ.

ARAB-PSF.COM

وتتجلّى أهمية دور مؤسّسات التّعليم المختلفة إلى جانب الرّسالة التّعليميّة بكونها تعمل على غرس مبادئ خدمة المجتمع ومعاييره، فمن خلال العناية بالثّقافة والسّلوكيّات الإيجابيّة وتنميتها لدى الطّلبة، فهي تسهم بالنّهوض بالمجتمعات.

و لابدّ من التأكيد على أهمية دورها بتبنّي معايير (الاتّجاه الوقائيّ التّربويّ)وأسسه، وهذا من شأنه تعزيز المناعة الذّاتيّة لدى الأفراد (المتعلّمين)، وبالتّالي العمل على نبذ عوامل النّزاعات والغلوّ فيها وتعميقها، بالحثّ على التّسامح والتّعايش والسّلام وتقبّل الاختلاف بشكل سلوكيّ سليم.

فلم يخلقنا اللّه سبحانه وتعالى للتّنافر والصّراع، بل خلقنا للتّكامل فيما بيننا، والعمل جميعاً على تعمير الأرض، وتبنّي هذه القيمة في طيّات البرامج والمقرّرات التّعليميّة سيكون له الأثر الحتميّ على المدى البعيد لأجيال المستقبل، لتمكينها من بناء أوطان آمنة مستقرّة، خالية من الصّراعات، استجابة لأوامر الخالق سبحانه وتعالى، فقد قال في محكم كتابه العزيز: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الأنفال: 46].

ومن هنا، لابدّ من التّركيز على المناهج التّعليميّة التّربويّة والأكاديميّة، وتنقيتها من الأفكار السّلبية الّتي تؤدّي إلى التّطرّف والغلوّ، والعمل على تسليح الشّباب والنّشء بالقيم والسّلوكيّات الإيجابيّة التي حثّنا عليها ديننا الإسلاميّ الحنيف، والّتي تنطلق من قاعدة التّسامح والعدل، والأمانة والمساواة والوسطيّة والعمل بإيجابيّة لتعمير الأوطان، فقد قال عزّ من قائل: ﴿وَقُلِ اعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾. [التوبة: 105].

لذلك فقد وجب على الجهات الرقابيّة للمؤسّسات التّعليميّة التركّيز على أهمية اختيار أعضاء هيئة التّدريس والكادر الأكاديميّ بمعايير واضحة ودقيقة، من الأفراد المؤهّلين بشكل كافٍ لتمكين الطّلبة من المهارات المخطّط لها علمياً ومعرفياً وحياتياً، وفي الوقت ذاته يجب أن يتمتّع الأفراد بالوسطيّة

ARAB-PSF.COM

السّلوكيّة، والتّوازن الفكريّ والانفعاليّ، والتأكّد بأنّ سلوكهم وتوجيهاتهم للطّلبة بعيدة عن التّطرّف والغلوّ؛ لما يتركونه من أثر مباشر في سلوكيّات المتعلّمين.

هذا وقد وقع على عاتق المؤسّسات التّعليميّة والأكاديميّة المختلفة عبء تنمية مقوّمات هذا الأمن، وتضمينها داخل المناهج التّعليميّة والأكاديميّة والتّدريبيّة، وترسيخ معاييرها لدى أفراد المجتمع كافّة، ومن أهم هذه المقوّمات تفعيل سيادة القانون المطلقة على الجميع من أجل النهوض بمنظومة المجال القانونيّ والقيميّ، وتوفير معياريّة الإنصاف، وإحقاق الحقّ وصيانة حقوق الضّعفاء قبل الأقوياء، والعمل على توفير خدمات البنية الأساسيّة وما يرتبط بها من خدمات تعليميّة وصحيّة وخدميّة بمختلف درجاتها، وتوفير فرص العمل للقضاء على البطالة والفقر، وتحقيق الرفاه الاجتماعيّ، ورفع مستوى العفّة المعيشيّة لأفراد المجتمع كافّة بشكل عادل، وتوفير الفرص المتكافئة من النواحي العلميّة والعمليّة والماديّة لأفراد المجتمع كافّة بشكل متساوٍ وعادل دون أيّ تمييز.

فضلاً عن السّعي الحثيث للمؤسسات التعليمية نحو ترسيخ مبدأ الديمقراطيّة والشورى ودعم مشاركة أفراد المجتمع في بناء التنمية بأنواعها كافّة، من خلال تضمين أسسها وممارساتها في المناهج الدراسية والمسارات الأكاديميّة، ممّا سيسهم بتوفير التّوافق للأفراد مع نظم المجتمع وقوانينه، ويؤدي إلى تحقيق الأمن المجتمعي.

من هنا يظهر جلياً بأنّ وصف منظومة التّعليم بكونها جيّدة ومناسبة، تعني بالضرورة قدرة التّعليم على توفير فرص متساوية لأفراد المجتمع جميعاً لتطوير مهاراتهم وتسخير قدراتهم في بناء مجتمع مستقرّ وآمن.

ومن أجل ذلك تقوم المؤسّسات التّعليميّة بالإسهام المباشر في تحسين جودة التّعليم وتطوير برامج ملائمة لاحتياجات المجتمع وأفراده، كما تسهم المشاركة المجتمعية في تعزيز الرّوابط بين المجتمع والمؤسّسات التّعليميّة المختلفة، وتوفير التّواصل الإيجابيّ بين الطّلبة والمجتمع.

ARAB-PSF.COM

ولا يخفى على ذهن متفكّر أنّ العلاقة بين التّعليم ومؤسّساته وبين المشاركة المجتمعيّة في دعم النّظام التّعليميّ، تعدّ ركيزة تطويريّة لبناء مجتمعات مزدهرة، ورفده بأفراد متمكّنين ذوي مهارات وقدرات مناسبة لبناء بلدانهم وتطويرها.

وبالنظر للأثر الّذي تتركه المشاركة المجتمعيّة في التّعليم أو الأثر الّذي يحدثه التّعليم في المجتمع وأفراده، فإنّنا نرى أنّ العلاقة متكاملة، فكلّما كانت النّظم والبرامج التّعليميّة مناسبة، وتلبّي احتياجات المجتمع، أثّر ذلك بشكل إيجابيّ على المجتمع وتطوّره ومكوّناته المختلفة، وكذلك كلّما كان المجتمع متطوّراً، كان أفراده وجماعاته يمتلكون مسؤوليّة اجتماعيّة وثقافة وطنيّة أعمق عن أهميّة دورهم في تطوير المجتمع، وهذا من شأنه تعزيز المشاركة المجتمعيّة ومضاعفتها بدعم التّعليم ومؤسّساته، إذ تعدّ المشاركة المجتمعيّة في التّعليم ركيزة أساسيّة لدعم العمليّة التّعليميّة، وزيادة فاعلية المؤسّسات التّعليميّة وتمكينها من تحقيق وظيفتها التّعليميّة المنشودة.

ومن الأدوار الّتي يلعبها التّعليم إزاء المجتمع وأفراده، إيجاده لنظام يدعم اتّخاذ القرارات بشكل جماعيّ وبمشاركة مكوّنات المجتمع كافّة، فكنّا نرى أنّ المجتمعات في الماضي والحاضر تنتهج عدداً من الإجراءات ذات العلاقات المتبادلة، إذ يؤدّي كلّ منها بصورة ما إلى نموّ مهارات وشخصيّات الأفراد والجماعات، وبالتالي يؤدّي ذلك إلى نموّ المجتمع وتطوّره، ممّا يحدث عيشاً آمناً، ومستقراً وكريماً لفئات المجتمع كافّة.

وختاماً،

يمكننا القول بأنّ التعليم الجيّد يشكّل ركيزة أساسية في تحصين المجتمع وأفراده من التحديات المعاصرة، فهو يسهم بصورة إيجابية في تحقيق الأمن الاجتماعي والفكري للأفراد، ويزودهم بالأدوات المعرفية والمهارات النقدية اللازمة للتصدي لتيارات وآثار العولمة الفكرية بمختلف أشكالها، وينطلق هذا الدور الحيوي للتعليم من قاعدة راسخة مفادها أنّ المسؤولية الفردية تأتي أولاً، ومن ثمّ يتبعها الانتماء المجتمعي، ممّا يعزّز قدرة الفرد على المشاركة الفاعلة في بناء مجتمع متماسك ومتوازن قادر على مواكبة التطوّرات العالمية مع الحفاظ على هويته وثوابته الأصيلة، فالتعليم الحقيقي هو ذلك الذي يجمع بين بناء الشخصية المستقلة وتعزيز روح المواطنة الصالحة، وبهذا التكامل نضمن مستقبلاً أكثر استقراراً وأمناً للأجيال القادمة.

ARAB-PSF.COM